الأمم المتحدة

A/69/917

الجمعية العامة

Distr.: General
29 May 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٠١ من جدول الأعمال
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الابيض المتوسط

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لقبرص ومصر واليونان لدى الأمم المتحدة

يشرفنا إبلاغكم بأن الاجتماع الثلاثي الثاني بين رئيس جمهورية قبرص، ورئيس جمهورية مصر العربية، ورئيس وزراء الجمهورية اليونانية قد عقد في نيقوسيا، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وعقب الاجتماع، اعتمد إعلان مشترك تم فيه التأكيد من جديد على توافق الآراء فيما بين البلدان الثلاثة بشأن القضايا الدولية والإقليمية الراهنة، وتحديد المعايير والمبادئ التي تسترشد بها فيما بينها من تعاون ثلاثي يهدف إلى تعزيز القيم والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار، والسلام، والاستقرار (انظر المرفق).

040615 030615 15-08558 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونرجو ببالغ الامتنان تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال.

(توقيع) نيكولاس إميليو
الممثل الدائم
جمهورية قبرص

(توقيع) عمرو عبد اللطيف أبو العطا
الممثل الدائم
جمهورية مصر العربية

(توقيع) كاثرين بورا
الممثلة الدائمة
الجمهورية اليونانية

المرفق

اجتماع القمة الثلاثي الثاني بين قبرص ومصر واليونان
إعلان نيقوسيا ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥

نحن، نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، وعبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأليكسيس تسبراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، إذ ندرك التحديات الكبيرة والمتنامية التي تواجه الاستقرار والأمن والازدهار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والمنطقة بصفة أعم، وإذ نعي ضرورة التصدي لها بصورة جماعية ومتضافرة وثابتة، قد التقينا في نيقوسيا، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، لعقد اجتماع القمة الثلاثي الثاني بين قبرص ومصر واليونان، من أجل التصدي بفاعلية لهذه التحديات ومواصلة تعزيز التعاون الثلاثي بيننا، والبناء على ما تم إحرازه من تقدم كبير حتى الآن.

ويزيد اجتماع القمة الثلاثي الثاني هذا من تدعيم شراكتنا الثلاثية الراسخة، الأمر الذى يعزز السلام والاستقرار والأمن والازدهار والتعاون في كافة الميادين (السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية) في شرق البحر الأبيض المتوسط. ونؤكد مجددا في هذا الصدد على موقفنا المشترك المبين في إعلان القاهرة الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويمثل هذا الإطار نموذجاً لحوار إقليمي أرحب، يمكن تحقيقه بطرق منها التنسيق الوثيق والتعاون عن كثب في إطار المحافل المتعددة الأطراف، والجهود التي تصب في اتجاه مواصلة دعم العلاقات بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي.

ونعترف بأهمية التعاون الأوروبي – المتوسطي بالنسبة لبلدان المنطقة. وندعم على وجه الخصوص وبشكل كامل الجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل المتوسط، تحقيقا للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونشدد ونؤكد من جديد على التزامنا السابق بحشد كل الإمكانيات المتوافرة لدينا من أجل تعزيز القيم والمصالح المشتركة بصورة فعالة. وتهدف آلية التشاور الثلاثية هذه، التي تجتمع بانتظام على مختلف المستويات، إلى العمل على إطلاق كامل الإمكانات الكامنة لمنطقتنا بما يحقق مصلحة شعوب بلداننا الثلاثة ومصلحة المنطقة بأسرها.

إن آفة الإرهاب الدولي تهدد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الخليج وأوروبا. ويتطلب هذا التهديد العالمي استجابة شاملة ومنسقة وجماعية من جانب المجتمع الدولي. ونحن ندين بشدة كافة الأعمال الإرهابية وندعو جميع الدول إلى مواجهة هذا الخطر بشكل نشط وفعال، وتعزيز التعاون بشأن المسائل الأمنية

لمواجهة الجماعات المتطرفة وكشف من يدعمها سياسيا وماليا. ونحيط علما بأنه قد تم في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته جامعة الدول العربية في شرم الشيخ، يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥، الإعلان عن تشكيل قوة عربية للرد السريع من أجل التصدي بفاعلية للتهديد الإرهابي.

وقد اتفقنا على توثيق التعاون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وبالدفاع والأمن، ومناقشة المعلومات ذات الصلة بهدف الاشتراك معا في مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز الأمن والاستقرار الطويل الأجل والازدهار على الصعيد الإقليمي.

ومن البوادر المشجعة لنا ما حققته مؤخرا القوات العراقية من مكاسب في العراق بدعم من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. غير أنه لا تزال هناك فيما يبدو تحديات كبيرة، في ضوء قدرة هذا التنظيم على تجنيد المزيد من المقاتلين، وفي ضوء الهجمات المضادة التي شنها مؤخرا. أما فيما يتعلق بسوريا، فإننا لا نزال ندعم الجهود التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص من أجل إطلاق عملية سياسية جديدة في سوريا ونشجع العمل الجماعي تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس قراري مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). ونؤكد كذلك على ضرورة مواصلة دعم بلدان المنطقة التي تعاني من الآثار غير المباشرة المترتبة على هذه الأزمة، ونقدم دعمنا للجهود المصرية المبذولة لتسهيل التوافق بين جماعات المعارضة السورية عملا على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وفقا لإعلان جنيف.

ومن الأمور التي تثير لدينا قلقا بالغا تدهور الوضع الأمني في ليبيا وتنامي التهديد الإرهابي هناك، الذى يؤثر أيضا على الأمن والاستقرار في البلدان المجاورة. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة تنفيذ استراتيجية لمكافحة الإرهاب بالتوازي مع إطلاق الحوار السياسي وعملية المصالحة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥). ونعرب عن دعمنا للعمل الذي يؤديه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، ونؤكد مجددا في نفس الوقت موقفنا الداعم للمؤسسات الشرعية، بما في ذلك الحكومة الحالية في مدينة البيضاء، التي شكلها مجلس النواب لحين تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ويهدد الوضع المتدهور في اليمن بزعزعة استقرار منطقة الخليج والقرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط بصفة أعم. ولذا فإننا نعرب عن دعمنا القوى للحكومة الشرعية في اليمن وللحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه. وتشكل الجهود المبذولة بقيادة الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات الشاملة لمختلف الأطراف دون شروط مسبقة السبيل الوحيد للمضي قدما، ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية إكمالا لهذه المبادرات. ويتعين على جميع الأطراف أن تنفذ بشكل كامل قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). ونؤكد على ضرورة التصدي بحزم لتهديد الجماعات المتطرفة والإرهابية الموجودة في اليمن. وفي الوقت ذاته، يتعين على جميع الأطراف أن تكفل حماية المدنيين وأن تسمح بإيصال المعونات الإنسانية للسكان المدنيين دون عوائق.

ونحن ندعو إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة في الشرق الأوسط تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على الأراضي المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تكون متصلة الأطراف وتتوافر لها أسباب البقاء، لتحيا في سلام وأمن مع كل جيرانها، اتساقا مع المواقف والمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. فهذه التسوية تظل هي الضامن الوحيد لتفادي خسارة المزيد من أرواح المدنيين الأبرياء، وتجنب الدمار وتصاعد التوتر. ونحن نؤيد بقوة استئناف المفاوضات بغية تحقيق تسوية شاملة على أساس حل الدولتين. وفي هذا السياق، نشيد بجهود مصر المستمرة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة وإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وتشكل زيادة تدفقات الهجرة تحديا كبيرا لبلداننا. ونحن متفقون على حشد كافة الجهود المتاحة لدينا، بالتعاون مع بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر، لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح في البحر، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المأساة الإنسانية التي نواجهها.

ونحن مدركون لإمكانية أن يشكل اكتشاف احتياطات هامة من المواد الهيدروكربونية في شرق البحر الأبيض المتوسط حافزاً للتعاون الإقليمي. ونؤكد أن هذا التعاون سيزداد قوة من خلال التزام بلدان المنطقة بمبادئ القانون الدولي المستقرة. ونشدد في هذا الصدد على الطابع العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ونقرر أن نمضي قدما على وجه السرعة في مفاوضاتنا بشأن تعيين حدود مناطقنا البحرية، في الحالات التي لم يتم فيها بعد تعيين تلك الحدود.

كذلك ندعو إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للمشكلة القبرصية توحد الجزيرة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهذه التسوية لن تؤدي فقط إلى فائدة شعب قبرص ككل، وإنما ستساهم أيضاً بشكل ملموس في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. ونحن نرحب بتعزيز إمكانية استئناف المفاوضات وتنفيذ تدابير بناء الثقة.

ونحن متفقون على استكشاف كل الإمكانيات لمواصلة تعزيز أوجه التعاضد فيما بين اقتصاداتنا، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية تكون مواتية بصورة أكبر للنمو، بغية التصدي لتحديات الوضع الاقتصادي الدولي السريع التغير والاستفادة معا من الفرص الهامة التي تنشأ في منطقتنا.

ومن منطلق إدراكنا للأهمية الحيوية للسياحة والقطاع البحري باعتبارهما من مكونات اقتصادات البلدان الثلاثة جميعا، وبعد التوقيع في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على المذكرة الثلاثية للتعاون في مجال السياحة بين قبرص واليونان ومصر، اتفقنا على مواصلة العمل معا بشكل وثيق بهدف تيسير وتعزيز التعاون بشأن المشاريع المشتركة، بمساهمة من الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة، بما يشمل تنظيم برامج سياحية ورحلات بحرية مشتركة، وتعزيز سبل المواصلات البحرية بين البلدان الثلاثة لنقل البضائع والركاب على حد سواء، والشروع في التعاون في مجال التعليم والتدريب البحري.

وستستمر بلداننا الثلاثة، انطلاقا من قناعتها بالطابع الاستراتيجي لهذه الآلية الثلاثية، في العمل بشكل وثيق من أجل إطلاق كامل طاقات التعاون فيما بينها، بما يحقق صالح شعوبها والمنطقة بصفة أعم.